الدبلوماسية المنتجة والفاعلة (العراق بعد عام ٢٠٢١ انموذجا)

ا.د. ابتسام حاتم علوان
dr.ebtisam_h2016@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

ا.د. دينا محمد جبر
deena.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

الملخص

يتطور العالم بشكل سريع ومتنامي وهذا التطور ينعكس بشكل مباشر على الدبلوماسية وكيفية تفعيل في العالم، وفي ظل التزايد المتصاعد في عدد الانظمة الديمقراطية والليبرالية في العالم، وتراجع مكانة القوي الدولية في النظام الدولي وعلي رأسها الولايات المتحدة الامريكية، أصبح العالم يعاني اختلال بالتوازن الدولي. وهذا افضى بدوره الى تغيرات وتحولات في طبيعة العنف في العالم بصورة جعل قدرة الدبلوماسية التقليدية مغلولة، وتزايد عدد الاطراف الفاعلة في النظام العالمي، خصوصاً في مجال قضايا الامن القومي والدولي، وهو ما يمثل تحدياً وعبئاً كبيراً علي الخيارات التي تتاح أمام الدول، ومن جانب أخر كسر احتكار بعض الاطراف لممارسة العمل الدبلوماسي. يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، الا أن تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ أفرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بتأثير التغيير الكبير المسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتميا إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلا، ومع التغيير ايضا تغيرت ألية إدارة السلطات الثلاث، وتنوعت فلسفات القيادات السياسية، وتداخلت أدوارها، وهيمنة على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة وفق رؤية الأحزاب الفكرية.

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية ، الدبلوماسية المنتجة ، الدبلوماسية الفاعلة، دبلوماسية العراق

Abstract

The world is developing rapidly and growing, and this development is directly reflected in diplomacy and how it is activated in the world. In light of the increasing number of democratic and liberal regimes in the world, and the decline in the status of international powers in the international system, led by the United States of America, the world has begun to suffer from an imbalance in the international balance. This in turn has led to changes and transformations in the nature of violence in the world in a way that has made the ability of traditional diplomacy shackled, and the number of active parties in the global system has increased, especially in the field of national and international

security issues, which represents a challenge and a great burden on the options available to countries, and on the other hand, breaking the monopoly of some parties on practicing diplomatic work. Iraq is one of the countries that has a long experience in building political institutions and has an effective role in its regional and international environment. However, changing the political system after 2003 produced facts and variables that differed greatly from the previous philosophy and political objectives of the ruling system in Iraq at the regional and international levels, due to the impact of the major change in the path of political decision-making and playing external roles. What is meant here is changing the philosophy and beliefs of the decision-maker and the role of the major powers and neighboring countries and their impact on the approach to political decision-making and the external behavior of the Iraqi state, such that it inevitably leads to a major change in the objectives, tools and roles of Iraq in the future. With the change, the mechanism for managing the three authorities also changed, the philosophies of political leaderships diversified, their roles overlapped, and different concepts dominated the management of state institutions, distributed between quotas and ethnicity according to the vision of the intellectual parties.
Keywords: Diplomacy, productive diplomacy, effective diplomacy

المقدمة

يتطور العالم بشكل سريع ومتنامي وهذا التطور ينعكس بشكل مباشر على الدبلوماسية وكيفية تفعيل في العالم ، وفي ظل التزايد المتصاعد في عدد الانظمة الديمقراطية والليبرالية في العالم، وتراجع مكانة القوي الدولية في النظام الدولي وعلي رأسها الولايات المتحدة الامريكية، أصبح العالم يعاني اختلال بالتوازن الدولي. وهذا افضى بدوره الى تغيرات وتحولات في طبيعة العنف في العالم بصورة جعل قدرة الدبلوماسية التقليدية مغلولة، وتزايد عدد الاطراف الفاعلة في النظام العالمي، خصوصاً في مجال قضايا الامن القومي والدولي، وهو ما يمثل تحدياً وعبئاً كبيراً علي الخيارات التي تتاح أمام الدول، ومن جانب أخر كسر احتكار بعض الاطراف لممارسة العمل الدبلوماسي.

وتعكس السياسة الخارجية لاي بلد طبيعة النظام ونظرة نخبه السياسية لمصالح البلد العليا التي يتاثر تحديدها ليس فقط بطبيعة النظام، بل ايضا بمدى تمثيله لمصالح اغلبية المجتمع وتطور مؤسساته ووضوح نظامه السياسي.. هذا في الوضع الطبيعي ومن الناحية النظرية حيث السياسة الخارجية تعبر ايضا عن توجهات النظام لتكون انعكاسا لسياساته الداخلية، فالدول التي تملك نظاما سياسيا يعكس حقائق الحياة السياسية، ويمثل كل فئات المجتمع ولديه مؤسسات مستقرة تكون قادرة وبسهولة على انتاج سياسة خارجية للدولة تمثل فعلا مصالح الدولة وعلى اساس ثوابت مقبولة، بحيث لا تتغير بتغير الاشخاص الا بالقدر الضروري الذي تفرضه اية تطورات تستدعي التغيير.

اهمية البحث :

تتلخص اهمية الدراسة في ثلاث نقاط اساسية هي :

١- تعد الوسائل الدبلوماسية احد اهم الادوات المؤثرة في العلاقات الدولية.

٢- التعرف على اهمية الدبلوماسية المنتجة في التعاملات الدولية.

٣- التعرف على طبيعة الدبلوماسية العراقية في عهد بعد عام ٢٠٢١

اهداف البحث :

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف منها :

١- توضيح مفهوم الدبلوماسية المنتجة.

٢- بيان طبيعة الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣.

٣- التعرف على طبيعة السلوك الدبلوماسي مابعد 2021.

اشكالية البحث :

إن الاشكالية التي تنطلق منها الدراسة هي تضارب الآراء حول فاعلية تاثير الدبلوماسية المنتجة في عهد حكومة السوداني وعليه سيتم طرح مجموعة من التساؤولات لمحاولة فك هذه الإشكالية وكالاتي :

١) ماهي الدبلوماسية المنتجة ؟ وماطبيعتها ؟

٢) مامدى فاعلية الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

٣) ماطبيعة تاثير الدبلوماسية المنتجة على العلاقات الخارجية بعد عام ٢٠٢١؟

فرضية البحث :

ان الفرضية الاساسية التي تقوم عليها الدراسة هي:(إن الدبلوماسية المنتجة تعد احد اهم الوسائل الحديثة في التأثير على العلاقات الخارجية العراقية ويبدو هذا واضحا بعد عام ٢٠٢١).

مناهج البحث:

لكي نوكد صحة الفرضية اعتمدنا على منهجين في بحثنا ألا وهي: المنهج التاريخي لأهميته في الدراسة من اجل الرجوع الى بعض الحالات والازمات السابقة وبيان تأثيرها في الوقت الحاضر، المنهج التحليلي كون ان موضوع البحث يتطلب تفسير الكثير من الحالات وتعريفها وبيان اسبابها واثارها .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة : المحور الاول : المحور الاول: مفهوم الدبلوماسية الفاعلة ، المحور الثاني: المحور الثاني : الدبلوماسية العراقية الجديدة ، المحور الثالث : الدبلوماسية الفاعلة بعد ٢٠٢١.

المحور الاول: مفهوم الدبلوماسية الفاعلة:

تعد الدبلوماسية الفاعلة واحدة من اهم ادوات السعي الحثيث للدولة من اجل تحقيقها اهدافها المرسومة في اطار تفاعلي دولي، كما تعد احد اهم ادوات دعم وتعزيز الاستقرار والامن في العالم ، النها على النقيض

تماماً من ادوات الحرب والقوة في تحقيق اهداف الدولة، ومن هذا المنطلق ، فأن لجميع الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى، استراتيجية، وشهدت الدبلوماسية كغيرها من الحقول المعرفية تطورات عدة على مدى تاريخها الطويل، وتعد الدبلوماسية الشعبية إحدى أشكال الدبلوماسية الحديثة، ونتيجة للتطورات التي مرت بها الدبلوماسية التقليدية، وتبلورت الدبلوماسية الشعبية كحقل أكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٦٥، ومنذ التسعينيات، بدأت الكثير من وزارات الخارجية حول العالم تستخدم مصطلح (الدبلوماسية الشعبية) لوصف نشاطاتها الموجهة نحو الشعوب الأجنبية، وانطلاقاً مما تقدم، تبحث هذه الورقة في طبيعة العلاقة ما بين الدبلوماسية التقليدية التي تمارسها الدول منذ القدم والدبلوماسية الشعبية التي تعد حديثة نسبياً (بيجمان ٢٠١٤، ٣٦) ، تعد الدبلوماسية إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والوسيلة الرئيسة للإتصالات بين الدول، كما تعد جزءاً أساسياً من الأسباب المنطقية التي تبرر وجود (العلاقات الدولية)، والدبلوماسية (Diplomacy) كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (Diploma) التي تعني الوثيقة الصادرة عن أصحاب السلطة والتي تمنح حاملها بعض الأمتيازات، واستخدمت في اللغة الفرنسية للإشارة إلى عمل المفاوض، ولم تستخدم كلمة (دبلوماسية) للإشارة إلى المعنى الذي نعرفه اليوم، وهو "إدارة العلاقات الدولية" إلا في نهاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والدبلوماسية هي "علم وفن" معاً، فهي علم لأنها "تستوجب معرفة العلاقات القانونية والسياسية لمختلف الدول ومصالحها وتقاليدها التاريخية وأحكام المعاهدات" وهي فن أيضاً لأنها "تهتم بإدارة الشؤون الدولية وتتطلب المقدرة على تنظيم ومتابعة وتوجيه المفاوضات السياسية توجيهاً ينم عن معرفة وعلم واسعين"، ويعرف قاموس (Oxford) الدبلوماسية بأنها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأساليب التي يتبعها السفراء والمبعوثون في إدارة وتسوية العلاقات بين الدول". ومما تقدم، نخلص إلى أن الدبلوماسية هي الوسيلة السلمية التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها، وتتمثل في عمل السفراء والمبعوثون الدبلوماسيون والمفاوضات التي يقومون بها(ابو زيد ٢٠١٥، ٢١٨) ، وتعد الدبلوماسية الشعبية (Public Diplomacy) إحدى أشكال الدبلوماسية الحديثة، ونتيجة للتطورات التي مرت بها الدبلوماسية التقليدية، وتعبر عن تطور وإتساع عملية الإتصال الدبلوماسي بعد الحرب العالمية الثانية لتشمل (الشعوب)، وتجاوز حدود الدبلوماسية التقليدية. وقبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية الشعبية، ينبغي الإشارة إلى أن الدبلوماسية الشعبية قد مر ظهورها بمرحلتين أساسيتين: الأولى هي مرحلة الممارسة قبل تداول المصطلح ومن ثم بلورة مفهومه في الدراسات الأكاديمية، فعلى الرغم من أن مصطلح الدبلوماسية الشعبية يعد جديد نسبياً، إلا أننا نجد أن ممارسة الدبلوماسية الشعبية قديمة ولها جذور تاريخية عميقة، فالإنسان يميل بطبعه لنقل ثقافته ومعتقداته إلى الآخر من أجل التأثير فيه، ومن الأمثلة على أساليب الإتصال بالشعوب الأخرى وكسب عقولهم وقلوبهم، هو تعامل التجار المسلمون الأوائل بصدق وأمانة وأحترام مع شعوب جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى تأثر شعوب تلك البلدان – التي يعرف قسم منها اليوم باندونيسيا وماليزيا – بالمسلمين، ومن ثم أعتناقهم للدين الإسلامي. وهناك من يرجع ممارسة الدبلوماسية الشعبية إلى

فكرة الإتحادات الدولية (Private International Union) التي ظهرت في القرن التاسع عشر وتحديداً في العام (١٨٤٠)، وهي إتحادات تتميز بطابعها الدولي، أنشأتها جماعات من شعوب مختلفة بغرض تحقيق مصالح مشتركة على المستوى الدولي، وذلك من خلال عقد المؤتمرات الدولية، ومن الأمثلة على هذه الإتحادات: الإتحاد البرلماني الدولي، وجمعية القانون الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي العصور اللاحقة، تزايدت ممارسات الدبلوماسية الشعبية نتيجة ظهور الطباعة، إذ تشير الأدبيات السياسية إلى أرتباط بزوغ ممارسة الدبلوماسية الشعبية بظهور الطباعة في القرن الخامس عشر التي ساعدت على نشر الأفكار والثقافة، ومن ثم مكنت الدول من الإتصال بالكثير من الشعوب الخارجية، فعلى سبيل المثال، نجد أن (نابليون بونابرت) قد قام بإنشاء وكالة صحفية عرفت بأسم (Monitor) و وجه الصحف الآخرى بتقليدها في أخبارها وتعليقاتها، كما أنه عمل على السيطرة على الصحف الأجنبية وخاصة الإنكليزية والألمانية منها بواسطة جهازه الدبلوماسي والإداري في تلك الدول. وبناءً على ما تقدم، توصف الدبلوماسية الشعبية في الكثير من الأدبيات السياسية بأنها: "نبيذ قديم وضع في زجاجة جديدة" في إشارة إلى أن ممارسة الدبلوماسية الشعبية قد سبقت ظهور المصطلح وشيوعه أكاديمياً بعقود كثيرة(حسن واخرون ٢٠١٩، ١٧٦).

أن مركز الدبلوماسية الشعبية (Center on Public Diplomacy) في جامعة (Southern California) قام بتعريف الدبلوماسية الشعبية على أنها: "وسيلة شفافة تتواصل من خلالها دولة مع الشعوب في بلدان أخرى، بهدف توعيتهم والتأثير فيهم، بغرض تعزيز المصلحة الوطنية وتحقيق اهداف سياستها الخارجية". ويعرف (Nicholas J. Cull) أستاذ الدبلوماسية الشعبية في جامعة (Southern California) الدبلوماسية الشعبية بأنها: "أسلوب من اساليب ممارسة السياسة الخارجية، يتم عبر الأشتباك والأنغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى". كما عرفها الدبلوماسي (Hans N. Tuch) الذي يعد أحد الآباء المؤسسين للدبلوماسية الشعبية الأمريكية بأنها: "عملية تواصل الحكومات مع الشعوب الأجنبية لغرض شرح سياساتها وأهدافها الوطنية، وتحقيق فهم لقيمها ونشاطات مؤسساتها وثقافتها"(البياتي ٢٠١٦، ١١٦) .

المحور الثاني : الدبلوماسية العراقية الجديدة

لا شك أن أية تغيرات دولية تطرأ على النظام الدولي تؤثر في اعادة توازنات القوى في المنطقة ومن ثم في النظام الإقليمي العربي، وقد شهدت ساحة الأمن الإقليمي العربي تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن الإقليمي العربي. وتعد إيران واحدة من القوى الإقليمية الفاعلة في الإقليم العربي وأمنه القومي. وقد شهدت علاقاتها مع العديد من الدول العربية توترات منها السعودية والتي وصلت لحد القطيعة الدبلوماسية منذ العام ٢٠١٦ واستمرت تلك القطيعة حتى ٢٠١٩، وقد لعب العراق دور الوسيط بين طهران والرياض. لما لديه من مشتركات ورصيد من علاقات استراتيجية مع كلا الطرفين. ومن ثم سعت العراق لتقريب وجهات النظر لضمان استقرار النظام الإقليمي واستتباب الأمن فيه لاسيما بعد خروج أمريكا وانسحاب قواتها. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على جهود العراق في إنجاز المصالحة السعودية

الإيرانية لتعزيز الأمن الإقليمي العربي، ولإنجاز هذا الهدف تطرقت الورقة لأهم متغيرات البيئة الدولية التي أثرت على الأمن الإقليمي العربي ، وطبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي وبالأخص العلاقات الإيرانية مع كل من العراق والسعودية، وأهم العوامل التي دفعت صوب المصالحة والتقارب السعودي الإيراني، وبحثت كذالك الدور الذي لعبه العراق في هذا الصدد، كما تناولت أهم الأثار التي ترتبت على إتمام المصالحة السعودية الإيرانية واستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على أمن النظام الإقليمي العربي بصفة عامة، وعلى السعودية وإيران والعراق واليمن ولبنان وسوريا بصفة خاصة (العلي).

يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، الا أن تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ أفرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بتأثير التغيير الكبير المسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتميا إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلا، ومع التغيير ايضا تغيرت ألية إدارة السلطات الثلاث، وتنوعت فلسفات القيادات السياسية، وتداخلت أدوارها، وهيمنة على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة والعرقية على وفق رؤية الأحزاب الفكرية وبذلك أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية(علي ٢٠١٩، ١٦٢).

وباستقراء المؤشرات التي تتحدث عن اداء دبلوماسي إقليمي متوازن وفاعل للعراق على المدى المنظور، ساد اتجاهين أساسيين في هذا الاطار وكالاتي :-

الاتجاه الاول: وهو اتجاه يحاول الدفاع عن وجهة النظر هذه من خلال ذكر بعض الاحداث والمواقف التي تدلل على استعادة العراق لعافيته، ويستند إلى عدداً من الفرص التي يعتبروها من وجهة نظرهم قد تؤهل او تساعد العراق في لعب دور في بعض الملفات أو القضايا الاقليمية كمقدمة لاستعادة الدور الإقليمي بشكله السابق، وذلك استناداً لما يلي (تايلر ٢٠١٣، ٧٣)

١) امتلاك العراق للمقومات الاساسية المطلوبة لاى دولة للعب دور إقليمي مثل الموقع الاستراتيجي المهم والموارد الاقتصادية الغنية (المساحة، أراضي خصبة ، مصادر مياه متنوعة، موارد نفطية و معادن.....الخ)، بالإضافة الى الثقل التاريخي للعراق كدولة في المنطقة و التداخل والتنوع الطائفي والعرقي والمذهبي الذى يسمح بمساحات واسعة من الحركة.

٢) ما احدثته الثورات العربية من تغيير واضح في خريطة التوازنات الاقليمية خاصة بالنسبة للدول العربية الكبرى التي ظلت فى السابق تتحكم الى حد كبير في عدد من الملفات الاقليمية او على الاقل في معادلة

توازن القوى الاقليمية كل هذا التغيرات في البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق قد تساهم في تهيئة المجال للعراق بما لديه من امكانيات لملء هذا الفراغ .

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذى يعترض على كل ما سبق، ويعتبر أن المؤشرات التي تم التدليل بها على عودة العراق الاقليمية ضعيفة لوجود اشكاليات أساسية تم تجاهلها من انصار الاتجاه الاول، ويستند هذا الاتجاه إلى الاعتبارات التالية : (الخاقاني ٢٠١٢، ١٤٥)

١) هشاشة الوضع السياسي والأمني الداخلي في العراق ، وتزايد حدة الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية، بما ينعكس سلباً على تماسك ووحدة الدولة العراقية وبالتالي قدرتها على ان تؤدي دور إقليمي، خاصة اذا ما ارتبط ذلك باختلافات واضحة فى اجندات ومصالح القوى والتكتلات السياسية ومدى اتفاقها او اختلافها مع المصالح الوطنية الواحدة للعراق.

٢) الضعف في استقلالية القرار العراق داخلياً وخارجياً، فرغم الانسحاب الأمريكي إلا أنه ما يزال التأثير الأمريكي على توجهات الحكومة العراقية السياسية والاقتصادية قائماً وفقا للاتفاقيات بين الجانبين، وبالتالي محدودية الحركة الخارجية بعيداً عن المصالح الامريكية، حيث أنه من الواضح أن العراق لم يخرج بصورة كاملة من الوضع السابق له .

٣) محدودية الحركة الخارجية للحكومة العراقية الحالية بعيداً عن النفوذ الاقليمي والدولي

٤) التشكك في امكانية استمرار حالة الفراغ الاستراتيجي لمدى زمنى طويل يسمح للعراق بلعب دور بديل، حيث من المتوقع عودة الدور الإقليمي المصري لاستكمال استحقاقات التحول الديمقراطي بعد الثورة، واحتفاظ المملكة العربية السعودية بدور واضح في ادارة بعض الملفات الاقليمية (اليمن، البحرين) .

ومن خلال وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في اطاره العام، فأن من المسلمات القول أن التغيير في العراق جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية وهذا ما افرز حسابات معقدة في المعادلات الاقليمية والدولية بأنماط متعددة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فكان أمام السياسة الخارجية أن تشرع لتحقيق عدة أمور لابد من التطرق اليها وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة . فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييرا، جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، وقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، تمثلا في – اولا– استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وثانيا– توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعي العراق وما يزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك

حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استكملت انسحابها العسكري نهاية ٢٠١١ في اطار اتفاق سحب القوات الأمريكية الذي يمثل احد اهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته(العلي ٢٠٢٠، ٧٣) .

ويمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغيير في ٢٠٠٣ إلى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والامنية في العراق أن تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية في اطار اعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا واساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد وثروة نفطية تؤهله لذلك الدور، وهذا ايضا يمثل جانبا آخر لأنتصار الدبلوماسية العراقية، مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليميا ودوليا، الا أن تلك المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجية تتحدد بمعوقات تؤثر سلبا في مسار وتوجهات العراق الخارجية . لكن ذلك لا يمنع أن السياسية الخارجية يمكن أن تشهد انطلاقا قويا نحو تحقيق الأهداف عبر توفر مقومات انجاز الاهداف العراقية او ما يطلق عليها بالممكنات التي لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجية ، ولابد من الاشارة الى ان المعوقات تلعب دورا واضحا في تحجيم الدور السياسي للعراق ضمن بيئته الاقليمية ومجاله الدولي ، وعلى النقيض من ذلك فان الممكنات يمكن أن تفتح مجالات رحبة أمام سياسة العراق الخارجية من اجل اداء دور فاعل في بناء الدولة(سالم ٢٠١٧، ١٢١) .

المحور الثالث: الدبلوماسية الفاعلة بعد ٢٠٢١:

انطلقت الحكومة العراقية نحو الخارج باتجاه دول إقليمية، تلتها زيارات دولية لألمانيا وفرنسا مع دبلوماسية متعددة تنطلق من الداخل باتجاه الخارج، مثلما سبقتها بانطلاق داخلي نحو سلم أولويات، وجاء التحرك الخارجي لإكمال ما سعت إليه الحكومة في تحقيق برنامجها، وبما أن المصالح المشتركة بين الدول هي أساس لإقامة العلاقات الدولية، دأبت حكومة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، في برنامجها الحكومي على فقرات مهمة وأولويات أهم، حددت ملفاتها وأدواتها، منها ما تتعلق بالداخل، وتماشياً مع تسمية "حكومة الخدمة"، وما يتعلق بالخارج بتحرك أسمته "الدبلوماسية المنتجة"، انطلقت الحكومة العراقية نحو الخارج باتجاه دول إقليمية، تلتها زيارات دولية لألمانيا وفرنسا مع دبلوماسية متعددة تنطلق من الداخل باتجاه الخارج، مثلما سبقتها بانطلاق داخلي نحو سلم أولويات، وجاء التحرك الخارجي لإكمال ما سعت إليه الحكومة في تحقيق برنامجها، وبما أن المصالح المشتركة بين الدول هي أساس لإقامة العلاقات الدولية، ومثلما لهذه الدول حاجة للطاقة المتعلقة بالوقود في ظل الأزمات الدولية، فإن العراق أحوج للطاقة المُنتجة، ومن خلال صناعات هذه الدول، مع ما موجود في العراق من ثروات طبيعية وطاقة شمسية، فإن الدول

تتطلع لاستثمار الغاز العراقي، والعراق يريد الاستفادة من الغاز واستثمار الغاز المصاحب المحروق، وهذه الدول تتطلع الى فائض العراق من الحاجة المحلية، وتعويض الاستهلاك المحلي من الوقود الذي يصل الى ٧٠٠ ألف برميل يومياً لإنتاج الطاقة(نايتس) .

إن تحديد ملف الطاقة في العلاقة الدولية، يأتي من حاجة العراق للطاقة، والاستفادة من تعدد مصادرها، لإضافة موارد جديد للخزينة العراقية؛ وحاجة هذه الدول للبترول نتيجة الأزمات الدولية. ونظراً للاهتمام الدولي بالعلاقة مع العراق، فقد وقعت فرنسا اتفاقاً من ٤ فصول و٦ أبواب و ٥٠ مادة و ٦٤ فقرة ونقطة، وبسابقة لأول مرة يوقع رئيس فرنسي اتفاقاً في قصر الأليزيه، ويقارب ذلك مع الجانب الألماني في ملفات تتعلق بالبنى التحتية والخدمات وتبادل الخبرات وصولاً الى التعاون المشترك في مكافحة الفساد، وملاحقة واسترداد الأموال العراقية المهربة، وبسياسة اتبعها العراق في توازن العلاقة مع الدول ويد بيضاء مفتوحة ودبلوماسية منتجة، أعدت الحكومة العراقية أرضية مناسبة لنجاح الاتفاقات وسرعة تنفيذها، بتوفير الأموال اللازمة لطبيعة الاتفاق، وتجاوز الروتين والبيروقراطية وشبهات الفساد، بالاتفاق المباشر وانبثاق لجان مشتركة مع تلك الدول في تنفيذ ما مطلوب، وتماشياً مع البرنامج الحكومي الذي حدد سقوفًا زمنيةً، فإن تنفيذ هذه الاتفاقات سيكون ضمن السقوف التي حددتها الحكومة العراقية لتنفيذ أولوياتها، وبذلك ستكون الدبلوماسية منتجة، وتتجه للإنتاج أكثر من الاستهلاك، واعتماد الشركات الرصينة، لأن التعامل مع الشركات والمنتجات الدنيا يؤدي الى استهلاك الموارد وتراجع الاقتصاد، وبذلك سارت الحكومة بخطوط مستقيمة لأقرب الأهداف، وخطوط منحنية تجاه مسافات بعيدة، وتجاوز عراقيل تقف في طريق الاصلاح (العنبر).

ومن ما لا شك أن ملف العلاقات الخارجية مهم في مقياس نجاح إدارة الحكومة من عدمها، خاصةً أن ملف العلاقات الإقليمية يتمتع بديناميكية خاصة، تؤَثر على مسارات السياسة الداخلية وتحديد نوع السياسة الخارجية، حكومة السوداني عملت بجد على إنجاح إدارة هذا الملف، ولاسيما فيما يتعلق بالتوازن وعدم الانحياز إلى سياسة محورية، وهذا ما تم تحقيقهُ (إلى حدٍ ما) في عهد حكومة السوداني بعد حقبة من العُزلة، من هنا فإن ملف علاقات العراق مع دول العالم المختلفة يُعد واحداً من أهم الملفات الشائكة التي تواجه السوداني وحكومتهُ، وهي مهمة شاقة ومحفوفة بالمخاطر بحسب مراقبين، خاصةً في قدرتهُ على التزام الحياد والتوازن مع إيران والولايات المتحدة في ظل التوتر الساخن بينهما، ، وانفتاح العراق على الخليجيين والمصريين والأردنيين في مجالات مختلفة(الميالي) ، إذ أظهر خيار دبلوماسية العلاقات المُنتجة، الذي تنتهجهُ حكومة الرئيس السوداني، بأنها تعتمد معيار التوازن بين الشرق والغرب، وبين إيران والدول العربية، بشكلٍ لا يجعل العِراق طرفاً في أَي اشتباك، بل طرفاً في جهود للتواصل، فالسوداني يرى بأن العراق هو عنصر يتكامل مع دول المنطقة، وبالتالي فإن استقرار تِلك البلدان يأَتي مِن استِقرار البلد، وعليه فإِن العلاقات معهُم تحكمُها المصالح المُتبادلة.

الخاتمة

وعليه يسعى العراق الى ضمان التوازن في المصالح وتعزيز دبلوماسيته لتكون فاعلة ومنتجة عبر اعتماد مجموعة من المحددات :

١) يشكل العراق احد مرتكزات الامن الاقليمي بل هو عامل التوازن الضروري في اي تفاعل اقليمي مستمر ، وبدونه تشهد البيئة الاقليمية اخلال بمعادلة الامن .

٢) الحفاظ على وحدة العراق الجيوبولتيكية هي ضرورة امنية وستراتيجية اقليمية فضلا عن ضروراتها الوطنية انطلاقا من حقيقة التداخل الاجتماعي والديني والاقتصادي للعراق مع دول الجوار ، وعليه فأن تهديد امن العراق واستقراره هو تهديد للامن والاستقرار الاقليميين .

٣) التحرك ضمن الاطر الاقليمية الفاعلة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية

٤) التوازن في علاقات العراق الخارجية عبر تعزيز الثقة مع الاطراف الاقليمية وعدم اثارة الهواجس

٥) اعتماد الخطط الوقائية لمواجهة التهديدات والتحديات المقبلة وعلى كافة الصعد الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية ، مما يستدعي اعادة تأهيل وتفعيل السياسة الخارجية العراقية

٦) التاكيد على وحدة القرار والموقف السياسي الخارجي للعراق ووحدة المصالح الوطنية العليا واتباع سياسة مشتركة

٧) ايجاد حلول دائمة للملفات العالقة او المؤجلة ومعالجة القضايا المعاصرة وفق مبدأ العقلانية والمرونة والمرحلية

٨) تطوير علاقات العراق المنظماتية مع المؤسسات الجمعية غير الرسمية ورصد اتجاهاتها والتفاعل معها مع الاخذ بنظر الاعتبار صعوبة الفصل احيانا بين المواقف الرسمية والمواقف المنظماتية الجماهيرية .

٩) مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية: عبر تنشيط العمل الدبلوماسي العراقي. ووضع استراتيجية قومية شاملة لحماية وتنمية القدرات والإمكانات العراقية المتيسرة والممكنة وعلى كافة المستويات بهدف تقوية نقاط الضعف الحالية في الجسد العراقي وتطوير جوانب القوة فيه وذلك بحنكة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والإقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الدول العربية والإسلامية.

١٠) أن تنسق الدولة العراقية مع دول الجوار العراقي على تعاون أمني مشترك، ضمن لجان أمنية مشتركة من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة درع إقليمية، تتولى الدفاع عن شعبها ووطنها.

١١) ان مسؤولية رسم السياسة الخارجية لدولة العراق تقع على عاتق مختلف مؤسسات الدولة العراقية، ومن ضمنها الحكومة، إلا ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعكس تطلعات البيئة الداخلية بمكوناتها المختلفة يحدد المعيار الذي يتبعه العراق في رسم سياسته الخارجية نمط علاقاته الخارجية مع المحيط الاقليمي والدولي كسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وتبني القيام بدور فعال وايجابي

في محاربة التحديات الكونية كالاحتباس الحراري او الارهاب والتطرف وغيرها من الامور التي لها آثار دولية لا تخص العراق لوحده. وقد بات ضرورياً التوصل الى قناعات واضحة في تحديد المحاور الاساسية لرسم السياسة الخارجية لكي تكون سياسة العراق الخارجية، سياسة واقعية ومنهجية وطويلة الامد ولا ترتبط بالسلطة الحاكمة وحسب.

١٢) المعرفة التفصيلية والدقيقة لقدرات وامكانيات البلد، وتشخيص نقاط القوة والضعف في ثروات العراق كالطاقة، والتأثير الجيوسياسي للعراق في المنطقة بالإضافة الى كيفية استثمار دور الجاليات العراقية في الخارج

١٣) تشخيص العناوين الرئيسية للأمن الوطني العراقي واولويات معالجة ملفات عدة كمواجهة الارهاب وشحة الموارد المائية واثر التصحر او الفساد المالي والجريمة الاقتصادية، او هروب العملة الصعبة وعمليات غسيل الاموال، ولابد من تشخيص الاسباب التي تقف حائلا دون وصول العراق الى مستوى تأمين الرفاهية للمواطن.

١٤) الحاجة الى دراسة اهمية التحالفات الدولية، ودورها في المشهد السياسي الدولي وكذلك معرفة كيفية التعاطي معها لتوفير الحماية اللازمة للعراق .

قائمة المصادر باللغة العربية

١. ابو زيد ، أحمد محمد .٢٠١٥. دبلوماسية جديدة لعالم جديد الجدل النظري حول تطور وسائل العمل الدبلوماسي. *مجلة دراسات دولية. كلية العلوم السياسية* . جامعة بغداد، العدد ٦٣.

٢. البياتي ، فراس .٢٠١٦. *السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٥* . دار السيماء للنشر والتوزيع . بغداد.

٣. بيجمان ، جيفري إلين .٢٠١٤. الدبلوماسية المعاصرة: التمثيل و الاتصال . دار الكتب الاكاديمية . عمان .

٤. تابلر، ندروا .٢٠١٣. تهديد المصالح: تأثير الأزمة السورية في النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط، عرض سارة محمود خليل. مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٣ . القاهرة . مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٥. حسن واخرون ،كمال.٢٠١٩. الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، *المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات* . قطر .

٦. الخاقاني، بهاء الدين .٢٠١٢. الفوضى الخلاقة استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية لمائة سنة قادمة .ط١ . بيروت . دار المحجبة البيضاء .

٧. سالم ،عباس عبود.٢٠١٧. *جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد ٢٠٠٣* . دار بدائل للنشر والتوزيع. القاهرة.

٨. علي ، سليم كاطع .٢٠١٩. دور الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق . *مجلة حمورابي للدراسات* . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بيروت . العدد ٣٠ .

٩. العلي، مروان سالم . تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الإقليمية. مركز البيان للدراسات والتخطيط. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: .https://www.bayancenter

١٠. العلي، مروان سالم .٢٠٢٠. التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، *مجلة العلوم السياسية . كلية العلوم السياسية* . جامعة تكريت . العدد ٢٠ .

١١. العنبر، إياد . العراق عام على حكومة السوداني. مجلة المجلة . على شبكة الانترنت والمعلومات . متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://www.majalla.com

١٢. الميالي، أحمد عدنان . مقاييس ومعايير تقييم حكومة السوداني. على شبكة الانترنت والمعلومات . متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://mcsr.net/news

١٣. نايتس ، مايكل . تقييم الحكومة العراقية الجديدة: مقاييس للحفاظ على المصالح الأمريكية، على شبكة الانترنت والمعلومات . متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://www.washingtoninstitute.org

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abu Zaid, Ahmed Mohammed. 2015. New Diplomacy for a New World Theoretical Debate on the Development of Diplomatic Means. Journal of International Studies. College of Political Science. University of Baghdad, Issue 63.

2. Al-Ali, Marwan Salem. 2020. Strategic Challenges to Iraqi National Security in Light of International Changes, Political Science Journal. College of Political Science. Tikrit University. Issue 20.
3. ١١.Al-Anbar, Iyad. Iraq a Year Under the Al-Sudani Government. Al-Majalla Magazine. Online and Information. Available at the following electronic link: https://www.majalla.com
4. Al-Mayali, Ahmed Adnan. Standards and Criteria for Evaluating the Al-Sudani Government. Online and Information. Available at the following electronic link: https://mcsr.net/news
5.Knights, Michael. Evaluating the New Iraqi Government: Measures for Preserving American Interests, Online and Information. Available at the following electronic link: https://www.washingtoninstitute.org
6. Al-Bayati, Firas. 2016. General Policy of Iraqi National Security after 2005. Dar Al-Sima for Publishing and Distribution. Baghdad.
7. Bijman, Jeffrey Allen. 2014. Contemporary Diplomacy: Representation and Communication. Dar Al-Kotob Al-Akademia. Amman.
8. Tabler, Nedro. 2013. Threatening Interests: The Impact of the Syrian Crisis on American Influence in the Middle East, Presentation by Sara Mahmoud Khalil. Journal of International Politics, Issue 193. Cairo. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
9.Hassan et al., Kamal. 2019. The Army and Politics in the Stage of Democratic Transition in the Arab World, Arab Center for Research and Policy Studies. Qatar.
10.Al-Khaqani, Baha El-Din. 2012. Creative Chaos: The Strategy of American Foreign Policy for the Next Hundred Years. 1st ed. Beirut. Dar Al-Mahjaba Al-Bayda.
11. Salem, Abbas Abboud. 2017. The League of Arab States and its Role in Iraq after 2003. Dar Badail for Publishing and Distribution. Cairo.
12.Ali, Salim Katea. 2019. The Role of Moderation and Centrism in Achieving Political Stability in Iraq. Hammurabi Journal of Studies. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Beirut. Issue 30.
13. Al-Ali, Marwan Salem. Evaluating the Performance of Al-Sudani's Government in the Field of Iraqi Regional Relations. Al-Bayan Center for Studies and Planning. Available at the following electronic link: https://www.bayancenter.